مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد7 / العـــدد: 2(عدد خاص)(2023)، ص 116-131

# دَور المراكز والوثائق الأرشيفية في كتابة التاريخ المعاصر- المركز الوطني للتوثيق بتونس العاصمة أنموذجا-.

# *The role of archival centers and documents in wirting contemporary history- The national Center for documentation in Tunis as a model-*

إسماعيل العربي*
جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان– الجزائر.
Ismaillarbi2017@gmail.com

**تاريخ الاستلام: 2022/12/31 تاريخ القبول: 2023/04/06**


## • الملخص:

تعتبر الوثائق الإدارية من المصـــادر المادية الهامة التي يســـتند إليها الباحثون والمؤرخون في كتابة التاريخ، ذلك لما تحتويه من معلومات ومن تفاصـيلٍ للأحداث وتداعياتها، وخاصـة إذا تعلق الأمر بتاريخنا الحديث والمعاصـر، اعتبارا من الاسـتخدام الواسـع لمختلف الوثائق من مراسـلات ومعاهدات واتفاقيات ووثائق إدارية ومالية..، وهو ما نجده في وقتنا الحاضر من أرصـدة ضـخمة تشـملها مراكز ودُورُ الأرشـيف، ومن بين هذه المراكز، المركز الوطني للتوثيق بتونس العاصـمة، والذي كان يسـمى في السـابق المركز القومي للوثائق، وهو بدوره يحتوي على رصـيد أرشـيفي ضـخم يمكن الباحثين والطلبة من الحصول على المادة العلمية في أبحاثهم.

وفي هذه الورقة البحثية، سأحاول تسليط الضوء على الدور الذي تضطلع به الوثائق الأرشيفية في كتابة التاريخ، بالإضافة إلى تبيان الدور الذي يكتسيه المركز الوطني للوثائق في توفير الوثائق الأرشيفية والمادة العلمية للباحثين والطلبة والمهتمين بالدراسات التاريخية، مركزا في هذا الصدد على أحداث 09 أفريل 1938 كنموذج للدراسة.


**كلمات مفتاحية:** الوثائق الإدارية– الكتابة التاريخية– المركز الوطني للتوثيق– أحداث 09 أفريل 1938.


**Summary**:

Administrative documents are considered one of the important material sources on which researchers and historians rely in writing history, because of the information they contain and the details of events and their repercussions, especially if it comes to our modern and contemporary history, starting from the wide use of various documents such as correspondence, treaties, agreements, and administrative and financial documents.., This is what we find at the present time in terms of huge funds that are included in the centers and role of archives, and among these centers, the National Center for Documentation in Tunis, which was previously called the National Center for Documents, which in turn contains a huge archive balance that enables researchers and students to obtain scientific material in their research.

In this research paper, I will try to shed light on the role that archival documents play in writing history, in addition to showing the role played by the National Documentation Center in providing archival documents and scientific material for researchers, students, and those interested in historical studies, focusing in this regard on the events of April 09th, 1938 as a model. to study.


**Keywords**: Administrative documents - historical writing - the National Center for Documentation - the events of April 09th 1938.

centers and houses. and amis the National Documentation Center in Tunis. which was

* العربي إسماعيل

لا تاريخ بلا وثيقة، وهذا اعتبارا من أن التاريخ يُصْنَعُ بالوثائق، كما أن الوثيقة وحدها لا تكتب التاريخ، ومن هذا المنطلق على الباحث الإحاطة بمختلف الطرائق والضوابط التي من شأنها تسهيل التعامل مع الوثائق الأرشيفية، ومحاولة استنطاق المادة الخبرية التي تحتويها للوصول إلى الحقيقة التاريخية من خلال الوقوف على مختلف الوثائق الإدارية (= الوثائق الأرشيفية).

هذا وتمثل الوثائق الإدارية مصدراً من المصادر المادية الهامة التي يستند إليها الباحثون والمؤرخون في كتابة التاريخ، ذلك لما تحتويه من معلومات ومن تفاصيلٍ للأحداث وتداعياتها، وخاصة إذا تعلق الأمر بتاريخنا الحديث والمعاصر، اعتبارا من الاستخدام الواسع لمختلف الوثائق من مراسلات ومعاهدات واتفاقيات ووثائق إدارية ومالية..، وهو ما نجده في وقتنا الحاضر من أرصدة ضخمة تشملها دُورُ ومراكز الأرشيف.

وفي هذه الدراسة، سنقف على دور الوثائق الأرشيفية في كتابة التاريخ المعاصر، ومحاولة تبيان قيمة البحث التاريخي الذي يستند إلى الوثيقة اعتبارا من أن أصحابها قد عايشوا الحدث، وقد أخذنا في هذه الدراسة مركز التوثيق الوطني كنموذج للدراسة، ومن هذا المنطلق آثرنا طرح الإشكالية التي تتمحور حول: إلى أي مدى تساهم الوثائق الأرشيفية في كتابة التاريخ المعاصر؟ وما هو دور مركز التوثيق الوطني بتونس العاصمة في توفير المادة الأرشيفية (= العلمية)؟ متبعين في الإجابة على ذلك مناهج معروفة كالمنهج الوصفي والإحصائي والتحليلي.

## 1.الأرشيف إشكالية المصطلح:

### 1.1 الأرشيف لغة:

لفظة الأرشيف مستمدة من الأجنبية Archive، وهي كلمة جاءت كاِسمٍ وفِعْلٍ، فعن الكلمة كاِسمٍ Archives فتوازي في اللغة العربية عبارةَ الربائطِ جمع الربيط أي المربوط، إضافة إلى أن الاسم (= Archives)كذلك يوازي عبارة الربائدُ، وهي الأماكن التي يتم فيها تخزين وضبط وتنظيم الكتب والسجلات والوثائق والمحاضر قصد الحفاظ عليها، أما الأرشيف كفعل يأتي في الماضي في الانجليزية Archived بمعنى ضبط وتنظيم الأوراق ومختلف الملفات.[1]

وفي سياق التعريف اللغوي لكلمة الأرشيف، نقف عند اشتقاق الكلمة (=كلمة أرشيف)، من اليونانية- Arch، بمعنى السلطة في اللغة اليونانية[2] ومنه تأتي كلمة Archeion- أرشيون أو أرخيون، والتي توازي كلمة أرخ في اللغة العربية ومعناها كَتَبَ، ومن هذا المنطلق نستشف أن للكلمة علاقة وطيدة بالسجلات والكتب والوثائق، وكانت الكلمة في الأصل تطلق على سجلات الحكومة ووثائقها، أي الأرشيف العمومي.[3]

---

([1])- إبراهيم أنيس وآخرون- **المعجم الوسيط**- مكتبة الشروق الدولية- القاهرة- 2004- ص 322.

([2])- قبيسي محمد- **علم التوثيق والتقنية الحديثة**- دار الآفاق الجديدة للنشر والتوزيع- بيروت- 1991- ص 4.

([3])- سالم عبود الألوسي ومحمد محجوب مالك – **الأرشيف: تاريخه، أصنافه، إدارته**- دار الحرية للطباعة- بغداد- ط1- 1979- ص 5.

هذا وقد وردت لفظة الأرشيف- Archives في اللغة اللاتينية بمعنى الورق في اللغة العربية[1]، وهناك لفظة أخرى تستعمل للدلالة على المعنى نفسه وهي الوثائق والسجلات- Records، ومن هذا المنطلق، تم تأسيس دائرة الوثائق- Records Office التي كانت شائعة الاستعمال في المملكة المتحدة، إضافة إلى انتشارها في دول رابطة الشعوب البريطانية (= الكومنويلث).[2]

ولعل استعمال كلمة الأرشيف في اللغة العربية رغم أن هذه الأخيرة غنية بالمفردات والمعاني[3]، راجع للأسباب الآتية:

* لما لها من شمول وشيوع على المستوى العالمي.

* لدلالتها الاصطلاحية واللغوية الدقيقة المعبرة.

* لدخول العرب مضمار الدراسات والتنظيمات الوثائقية والأرشيفية متأخرين جدا بذلك عن بقية دول العالم الغربي.

* بالإضافة إلى أن معظم المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الأرشيف، هي مصادر ومراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والإيطالية، وما كتب باللغة العربية يكاد يكون نادراً، وبالتالي كان لا بد من مواكبة ومسايرة الركب.[4]

وفي السياق نفسه، نجد مصطلح الأرشيفيستيك- Archivistique أو الأرشيفيستيا للدلالة على العلم الذي يعني بالأرشيف أي علم الأرشيف، باعتباره علما قائما بحد ذاته، أو عملا مستقلا، وهذا بعد انفصاله عن علم التاريخ، أو استقلاله عن العلوم المرتبطة به كعلم المكتبات والعلوم الإدارية وعلوم المعلومات.[5]

## 1.2 الأرشيف في الاصطلاح:

من الصعب تحديد مفهوم للأرشيف، وهذا من منطلق وجود العديد من التعاريف لهذا المصطلح، والتي نجد منها: أن الأرشيف هو مجموعة الوثائق التي هي بحوزة أشخاص طبيعيين أو معنويين، وقد يتضمنها (= الوثائق) مرفق من المرافق العمومية، أو هيئة من الهيئات العامة، وهذا بغض النظر عن طبيعة وشكل هذه الوثائق وخصائصها.[6]

كما يأتي الأرشيف في الاصطلاح كذلك بمعنى المؤسسة أو الهيئة التي تحمل على عاتقها مهمة حفظ الوثائق والقيود والكتب والسجلات بشكل منظم، تكون هذه الأخيرة (= الكتب والوثائق والسجلات....) صادرة عن مؤسسة عامة أو شبه عامة، دائرة أعمال كانت أم هيئة خاصة- Privé entité، كما تأخذ هذه المؤسسة (= الأرشيف) على عاتقها حفظ تاريخ ما يخص أنساب العائلات

---

([1]) -GOSSI Antoni- **Archives lux ou nécessité, la situation et les taches des archives en suisse**- sans informations- 1985- P 3.

([2])- سالم عبود الألوسي ومحمد محجوب مالك- **المرجع السابق**- ص ص 2- 3.

([3])- تستعمل لفظة الأرشيف في معظم الدول العربية، ومما لاشك فيه أن استعمال هذا اللفظ ليس له معارضة، اعتبارا من أن الكلمة أعجمية وليست عربية بالرغم من غنى اللغة العربية بالمفردات والمعاني، ولعل استعمالها ليس قصورا، وإنما يفضل البحاثة والمهتمون بالوثائق والسجلات المحفوظة باستعمال عبارة المحفوظات بدل الأرشيف، من منطلق أن الأرشيف يتضمن وثائقا وسجلات وكتب محفوظة في مؤسسة أو عند هيئة ما...، للتدقيق والتعمق في هذا الصدد ينظر: إبراهيم محمد شحاتة والغزالي محمد عبد الله- **إدارة وتنظيم المحفوظات**- منشورات معهد الإدارة العامة- المملكة العربية السعودية- 1988- ص ص 26، 27.

([4])- سالم عبود الألوسي ومحمد محجوب مالك- **المرجع السابق**- ص ص 2- 3.

([5])- بحوصي رقية- **علم الأرشيف أو الأرشيفيستيك، مفهومه ونشأته وتطوره**- مجلة عصور، العدد 28، 29- جوان 2016- ص 340.

([6])- براكني عبد الباقي- **الأرشيف الجزائري المحفوظ في دور الأرشيف الوطني التونسي ودوره في كتابة تاريخ الجزائر**- مجلة ببليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات- المجلد 03- العدد 01- 2021- ص 126.

والشخصيات البارزة كالقادة والزعماء والرؤساء، والتي (= الوثائق) تقدم عند حفظها فائدة توفير المصادر الأولية والأدلة والشواهد على تاريخ البلاد وأصول شعبها.[1]

وفي السياق نفسه، اعتبر هيلاري جونكسون- Hilary Jenkinson الأرشيفيات بأنها الوثائق التي برزت أثناء تأدية عمل من الأعمال وكانت جزءا منها، لذلك تم الحفاظ عليها لدى الأشخاص والذين حملوا على عاتقهم مسؤولية تلك الأعمال وتسييرها، ولقد تم حفظ تلك المعلومات والوثائق والسجلات من أجل الرجوع إليها، وعلى هذا الأساس، لا تقتصر تلك الوثائق على الأعمال الحكومية، فيمكن أن تعود إلى جمعيات أو أشخاص أو هيئات غير حكومية.[2]

كما يعتبر الأرشيف جزءا من المحفوظات الذي يضطلع بأهمية بالغة لاسيما الأهمية الإدارية والتاريخية والاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية، ومن المؤكد أن تلك الوثائق والمحفوظات قد تم إيداعه في المؤسسات ودُورِ الأرشيف، وتم العمل على تنظيمه بالشكل المتعارف عليه (= بالشكل العلمي)، والذي من شأنه أن يتيح الفرصة ويسهل على طالبيه والباحثين مهمة الاطلاع والاستخدام والاستفادة منه.[3]

ومن بين التعاريف التي تناولت مصطلح الأرشيف كذلك، أن هذا الأخير هو فرع من فروع المعرفة الذي ينظم تسيير المعلومة العضوية التي تساهم في حفظ الإرث التاريخي (= كل الوثائق التي يمكن الرجوع إليها في حالة الحاجة) سواءً للأشخاص أو المؤسسات أو الأحزاب أو الجمعيات..، ويمكن أن يأخذ ثلاثة أشكال:

- شكل إداري فقط (= روكور مانجمنت)، يكون فيه الانشغال الأساسي الأخذ بعين الاعتبار القيمة الأولية للوثائق.
- شكل تقليدي، والذي يركز فقط على القيمة الثانوية للوثيقة.
- شكل جديد مدمج وشامل يهدف في الوقت نفسه إلى الاهتمام بالقيمة الأولية والثانوية للوثيقة.[4]

وبخصوص تعريف المشَرّع الجزائري للأرشيف، فإنه قد بيَّن ذلك حسب العديد من المواد القانونية والأوامر، والتي تم إصدارها في الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، ومما نجده في هذا الصدد:

* القانون 09/88 المؤرخ في 26 جانفي 1988، والذي تضمن في بابه الأول المواد:

- **المادة الأولى**: " يحدد هذا القانون القواعد التي تحكم سير الأرشيف الوطني وتنظيمه".
- **المادة الثانية**: " إن الوثائق الأرشيفية بمقتضى هذا القانون هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو استلمها أي شخص طبيعي كان أو معنويا أو أيَّة مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها ".

---

([1])- سالم عبود الألوسي ومحمد محجوب مالك- **المرجع السابق**- ص 3.

([2])- مقال متاح بموقع: **المعرفة لخدمة علم المكتبات والمعلومات**- الرابط: http://www.almaarifa.com الجمعة: 30 ديسمبر 2022م- 10:53.

([3])- خالد عبده الصرايرة- **الكافي في مفاهيم علوم المكتبات والمعلومات**- دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع- الأردن- 2010- ص ص 19، 10.

([4])- بحوصي رقية- **المرجع السابق**- ص ص 342، 343.

- **المادة الثالثة:** " يتكون الأرشيف بمقتضى هذا القانون من مجموعة الوثائق المنتجة والمستلمة من الحزب والدولة والجماعات والأشخاص سواءً منهم الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين".[1]

* الأمر: 36- 71 المؤرخ في 03 جوان 1971، والذي تضمن تعريفا للأرشيف، والذي ورد تحت اسم الوثائق الوطنية التي يقصد بها جميع الأوراق المنتجة والمستلمة من الإدارات والجماعات والهيئات والشركات الوطنية وغيرها من المؤسسات والأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة التي أصبحت ذات ملكية عمومية بعد تأميمها أو شرائها أو تم التبرع بها أو وهبها أو استنساخ أصولها المستعارة لهذا الغرض.[2]

وما يهمنا في سياق الحديث عن مصطلح الأرشيفِ، الأرشيفَ التاريخيَّ، والذي يضم كافة التقارير والمراسلات والمعاهدات والمبادلات... السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية...، والأرشيف التاريخي هو الأرشيف الذي يتم حفظه حفظاً أبدياً في ظل توفير كافة الظروف الملائمة من أجل ذلك، وهذا من منطلق وضعه تحت تصرف الباحثين من أجل التوصل إلى الحقيقة التاريخية ومحاولة استشراف المستقبل من خلال استنطاقه واستخراج مادته الخبرية والعلمية.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الأرشيف التاريخي باعتباره مجموعة المحفوظات والوثائق والسجلات والكتب والأوراق، يضم أنواع أخرى من الأرشيف على غرار الأرشيف السياسي-Les archives politique، والأرشيف الإداري- Les archives militaires ، والأرشيف العسكري- Les archives administratives، والذي (= الأرشيف التاريخي) يمتاز بالسرية.[3]

## 2.المركز الوطني للتوثيق بتونس العاصمة، بطاقة تعريفية:

### 2.1 النشأة والتأسيس:

المركز الوطني للتوثيق هو مؤسسة عمومية تونسية ذات طابع إداري، تعمل تحت إشراف رئاسة الحكومة، تمتع هذه المؤسسة بالاستقلالية المالية والإدارية، وتلحق ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة وتخضع لإشراف رئاسة الحكومة[4]، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن المركز قد تم إنشاؤه في العام 1957م، من منطلق رغبة الحكومة التونسية في تأسيس وحدةٍ توثيقيةٍ، حمل في البداية اسم المركز القومي للوثائق[5].

---

([1])- **القانون 09/88**: الصادر في 26 جانفي 1988، نقلا عن حافظي زهير- **الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية، دراسة تطبيقية في أرشيف بلدية قسنطينة**- أطروحة دكتوراه في علم المكتبات- جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة- 2008- 2009- ص ص 26، 27.

([2])- **الأمر 463**: لسنة 2021، المؤرخ في 08 جوان 2021، والمتعلق بضبط مشمولات مركز التوثيق الوطني وتنظيمه، متاح على الموقع الرسمي للمركز، الرابط: http://www.cdn.tn

([3])- بوسمغون إبراهيم- **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف، دراسة حالة أرشيف ولاية قسنطينة**- رسالة ماجستير في علم المكتبات- جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة- 2008- 2009- ص ص 56، 57.

([4])- **الفصل الأول**- من قرار رئيس الحكومة المؤرخ في21 ماي 2018م- المتعلق بضبط تعريفة الخدمات المسداة من قِبل المركز الوطني للتوثيق.

([5])- تم تغيير تسمية مؤسسة مركز التوثيق القومي بالمركز التوثيق الوطني، بمقتضى أمر 2123 لسنة 2001، المؤرخ في 10 سبتمبر 2001، والمتعلق بتغيير اسم بعض المؤسسات العمومية.

هذا وقد أخذ المركز على عاتقه مهمة جمع وانتقاء والاستفادة من كل الوثائق[1] التي لها صلة بمظاهر الحياة الوطنية والدولية وخاصة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلام والاتصال.[2]

يقع المركز بنهج عبد الرزاق الشرايبي في تونس العاصمة، وهذا بعد نقل مختلف الوثائق والمحفوظات بصفة إجمالية من المقر القديم، يتضمن المركز إدارة عامة، بالإضافة إلى المجلسين الإداري والعلمي، زيادة على كل من الكتابة العامة وإدارة التوثيق والرقمنة والصيانة والتظاهرات، إلى جانب المكاتب الجهوية للتوثيق[3]، وتتسم المؤسسة بقِمَّةِ التنظيم والمعاملة، إضافة إلى الخدمات العالية فيه في مجال طلب الوثائق والاطلاع عليها[4]، وقد وضع المركز مختلف المعلومات الخاصة به تحت تصرف الباحثين:

- الموقع الرسمي للمركز: http://www.cdn.tn - البريد الإلكتروني الخاص بالمركز للمراسلات: BO-CDN@cdn.tn

- هاتف المركز: 366 258 71 216+

الصورة 01: صورة لمركز التوثيق الوطني

صورة ملتقطة من طرف الباحث، يوم الخميس 29 أوت 2019م.

---

([1])- ضم المركز مختلف الوثائق، فبعد الاطلاع على مختلف العلب الموجودة هناك، لاحظنا وجود تقارير، ومراسلات ومعاهدات وسجلات عدول بالإضافة إلى مقالات مقتطفة من جرائد ومجلات....

([2])- فيما يخص الوثائق، تطغى على المركز وثائق الإعلام، من منطلق العدد الهائل للمقالات المصنفة بطريقة احترافية ممتازة.

([3])- **الأمر 463**- لسنة 2021- المؤرخ في 08 جوان 2021- والمتعلق بضبط مشمولات مركز التوثيق الوطني وتنظيمه.

([4])- يرجع السبب في تلك الخدمة الراقية إلى المقابل المادي الذي يفرضه المركز على الباحثين، فبغض النظر عن المقابل الذي يجب أن يُدفع جراء خدمة النَّسْخِ الورقي للوثائق، إلا أن التصوير بالهاتف أو آلة تصوير كذلك يكون بمقابل مادي!( آخر زيارة كانت في أوت 2019، ولربما تغير الحال الآن) حسب تعريفةٍ محددةٍ من طرف إدارة المركز، حيث أن نسخ ورقة من حجم A4 يكون بـ 1,500 دينار تونسي للمشترك (= يتم في البداية الانخراط بالنسبة للطلبة والباحثين) و 02 دينار تونسي لغير المشتركين، أما سحب الوثائق فلمياً فكون بـ 0,500 دينار للصفحة الواحدة للمشتركين، و 0,700 دينار لغير المشتركين، أما التصوير بآلة تصوير المستفيد فيكون بـ 0,300 دينار للصورة الواحدة للمشتركين و0,500 دينار لغير المشتركين، وقد ورد هذا وفقا للقانون عدد 100 لسنة 1981، والمؤرخ في 31 ديسمبر 1981، والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1982 وخاصة الفصل93منه، ينظر: **الرائد الرسمي للجمهورية التونسي**- العدد 43- تونس- 29ماي2018- ص 1958.

## 2.2 الإطار القانوني المحدد لنشاط المركز ودوره (= دور المركز):

لعل الأحكام العامة: الفصل الأول والثاني من الأمر 463: لسنة 2021، المؤرخ في 08 جوان2021، والمتعلق بضبط مشمولات مركز التوثيق الوطني وتنظيمه، تبين بشكل جلي طبيعة المؤسسة (= مركز التوثيق) وعملها والغاية من تأسيسها، وهي كالآتي[1]:

**الفصل1-** مركز التوثيق الوطني مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتلحق ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة وتخضع لإشراف رئاسة الحكومة.

يشار إليها في الفصول اللاحقة من هذا الأمر الحكومي بعبارة "المؤسسة."

**الفصل2-** تتعهد المؤسسة بجمع وانتقاء واستغلال كل الوثائق من جرائد ومجلات ونشريات وصور وأفلام توثيقية ومراجع بمختلف محاملها والتي لها صلة بالحياة الوطنية والإقليمية والدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والرياضية وتتولى إتاحتها للمؤسسات المعنية من وزارات ومنشآت ومؤسسات عمومية وجماعات محلية ومنظمات وجمعيات وباحثين وصحافيين وعموم المستفيدين.

وعلى هذا الأساس فهو "المركز الوطني للتوثيق" الذي يضطلع بالمهام التالية:

- اقتناء وتجميع الوثائق والإصدارات بمختلف محاملها بواسطة الشراء والتبادل والهبات.
- تجميع كل الوثائق التي تكتسي أهمية بالنسبة إلى المحفوظات الوطنية سواءا كانت داخل البلاد أو خارجها بالتنسيق مع المؤسسات المماثلة الوطنية والإقليمية والدولية ومعالجتها وإتاحتها للمستفيدين.
- الحصول عن طريق الإيداع الإداري على كل النشريات الصادرة عن الإدارات أو المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية أو أية مؤسسة أخرى.
- تنظيم المعارض والتظاهرات ذات الطابع الوطني.
- الإشراف على المكاتب الجهوية للتوثيق الراجعة له بالنظر.
- مواكبة التشريعات والمواصفات والمعايير الدولية في مجال التوثيق والعمل على نشرها لدى المؤسسات المماثلة.
- تكوين وتأطير الموثقين والطلبة والمهنيين العاملين بالإدارات والمنشآت العمومية والمؤسسات والجماعات المحلية في مجال التوثيق.
- إقامة علاقات تبادل وتعاون مع مختلف المؤسسات التوثيقية الوطنية والإقليمية والدولية وكذلك الهيئات والجمعيات والمنظمات ذات الصلة بالاختصاص.

---

([1])- **الأمر 463**- لسنة 2021- المؤرخ في 08 جوان 2021- والمتعلق بضبط مشمولات مركز التوثيق الوطني وتنظيمه.

- تطبيق السياسة الوطنية في مجال التوثيق وتنسيق مختلف الأنشطة ذات الصلة ومساعدة الوحدات التوثيقية بمختلف الوزارات والمؤسسات على استيعاب واستغلال التقنيات الحديثة في مجال معالجة المعلومات.
- التمتع بحق أولوية الشراء للحصول على الوثائق التي تعرض للبيع والتي تهم اختصاصاته.
- القيام سواء بوسائله الخاصة أو بمتعاونين من خارج المؤسسة بأعمال البحث والنشر في مجالات اختصاصاته.

ويكتسي المركز أهمية بالغة في مجال الحفاظ على الذاكرة الوطنية، على اعتبار أن هذه المؤسسة (= مركز التوثيق) يحتوي على رصيد هائل من الأرشيفيات التي تمكن الباحثين والمهتمين بالدراسات التاريخية في الإطلاع وكتابة تاريخ تونس المعاصر بصفة خاصة، ولعل من بين تلك الوثائق المتنوعة، ما تعلق بأحدث 09 أفريل 1938م، والتي أخذناها كعينة من المئات من المواضيع التي يمكن التطرق لها بالرجوع إلى المحتويات الأرشيفية للمركز.

## 3. أحداث 09 أفريل 1938م من خلال أرشيفيات المركز الوطني للتوثيق:

### 3.1 الجذور التاريخية للأحداث:

مما تجدر الإشارة إليه في سياق الحديث عن أحداث 09 أفريل 1938م، والتي تمثل الوجه الحقيقي لسياسة الاستعمار الفرنسي التي امتازت بالقمع والتعسف والتدخل العسكري، أن البلاد التونسية قد عرفت صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإيجاد حل لطبيعة العلاقات التونسية– الفرنسية، وخاصة مع مجيء حكومة بلوم، والتي كانت قد وعدت بأن تُمَكِّنَ الشعب التونسي من المشاركة في حكم البلاد، لكن تطبيق هذه الوعود الغامضة ضمن تسيير البلاد وتقرير المصير، ظل حبرا على ورق يُرْجَأُ في كل مرة وباستمرار.[1]

هذا وقد صادف تردي الأوضاع الاجتماعية[2] في البلاد التونسية احتضار حكومة بلوم التي أوشكت على السقوط وبدأت بوادر الزوال تظهر، وهذا كله في ظل إفلاس الجبهة الشعبية، وبالتالي بدأت تتضاءل الآمال التي كانت معلقة على إمكانية التطوير السلمي لنظام الحماية وظهر المستقبل من جديد محملاً بالأخطار[3]، الأمر الذي لم يستسغه الحزب الدستوري الجديد وقام بانتقاد الإدارة الاستعمارية انتقادا لاذعا، كما اعتبر الحزب أن الحكومة الديمقراطية ليست أحسن حال من الأنظمة الاستبدادية في تطبيقها لمذاهبها المختلفة، على اعتبار أن كلتا الحكومتين تهدفان إلى هدف واحد أناني مضر بالشعوب المستعمَرة.[4]

---

([1])– أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي– **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**– دار الفرابي– بيروت– ط2– 2016– ص 681.

([2])– عبّرت الشهاب عن الوضع الذي صاحب حكومة ليون بلوم في مقال لها بعنوان" الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في تونس"، ومما جاء فيه:" لا نعلم أنه حَدَثَ في القطر التونسي منذ خمسين عاما ما هو واقع بها الآن من مجاعة وكرب مُحَاقٍ، إن الأنباء التي ترد إلينا مقتضبة عن ذلك، لكن المقدار اليسير الذي نتحصل عليه من ذلك يكفينا لتصوير الحالة بصورة مزعجة تقض المضاجع وتفتت الأكباد، فالمناطق التي كانت أزهى وأزهر جهات تونس، أصبح فيها الجياع عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، ورأينا أن الحكومة قد وزعت بعضَ شيءٍ على الفقراء الجياع" ينظر **الشهاب**– مج 12– ج 12– فيفري 1937م– ص 529.

([3])– أحمد القصاب– **تاريخ تونس المعاصر (1881م– 1956م)**– تر: حمادي الساحلي– الشركة التونسية للنشر– تونس– ط1– 1986– ص ص 560، 561.

([4])– علي الزيدي– **الزيتونيون– دورهم في الحركة الوطنية التونسية من 1904م إلى 1945م**– تق: عبد الجليل التميمي– مكتبة علاء الدين للنشر– تونس– 2007– ص 63.

ومع اشتداد التيارات الرجعية في فرنسا والتخلي التدريجي عن مبادئ الجبهة الشعبية بدأت أحلام التونسيين بالأفول، وَأَفَلَتْ معها مطالبهم التي كانوا يطمحون في تحقيقها في ظل تلك الحكومة وهو ما تجسد بالفعل بسقوط حكومة ليون بلوم وزوال حكم التيار اليساري، وذلك عبر تزعم التيار اليميني لمقاليد الحكم.[1]

من المؤكد أن الإصلاحات التي وعد بها المقيم العام أرمان غيون وكاتب الدولة فيينو،لم يقع تطبيقها بحذافيرها، كما أن اللجنة التي بعثت بها إدارة الحماية الفرنسية من أجل التحقيق في أوضاع المستعمرات ( بما فيها تونس) لم تَزُرْ الأيالة، مما ولد شعورا بخيبة الآمال لدى الجماهير التونسية، فحكومة الجبهة الشعبية لم تعرف أو لم تقدر على السير- بإمبراطوريتها- في اتجاه التحرر ومنح الشعوب حق تقرير المصير مثلما التزمت به في بداية تجربتها في الحكم.

ولعل السبب في ذلك، يرجع إلى نظرة الأحزاب المنتمية إلى التحالف الحاكم في فرنسا التي كانت تعتبر أن مسألة المستعمرات مسألة ثانوية في مجال السياسة الفرنسية، والدليل على ذلك قول موريس طوريس- Maurice TORRES في هذا الصدد نحو قوله:" إن دواعي الجبهة الشعبية كانت اعتبارات داخلية لفرنسا..، إنها مقاومة الفاشية الفرنسية".[2]

وعلى أنه من الواجب الرجوع إلى الواقع واعتبار فترة المواجهة الشعبية صحواً عابراً في سماء العلاقات الفرنسية- التونسية[3]، وذلك انطلاقا من أن الحكومات اليمينية التي خلفت حكومة ليون بلوم قد عادت إلى انتهاج السياسة الإمبريالية تجاه جميع الحركات الوطنية في تونس بصفة خاصة، وفي المغرب العربي بصفة عامة- داخل الإمبراطورية الفرنسية-.[4]

### 3.1 سير المظاهرات والتدخل الفرنسي:

بالحديث عن الإجراءات الزجرية التي اتبعتها إدارة الحماية الفرنسية في البلاد التونسية، قام الفرنسيون بإصدار مرسومين في 02 أفريل1938م يفتحان المجال أمام الإدارة الاستعمارية إلى العودة إلى الإجراءات التعسفية [5]، وبالموازاة مع ذلك، وكردِ فعلٍ من الدستوريين الجدد، رفض هؤلاء التحالف وطالبوا بتحرير تونس والتونسيين وتحقيق الاستقلال والانعتاق من قيود الاستعمار[6]، وقد حاولوا في هذا الصدد تصعيد اللهجة، من خلال التحريض على العصيان والامتناع عن دفع الضرائب.[7]

---

([1])- خميس عرفاوي- **نداء المواطنة – قراءة في الوضع القانوني للتونسيين في عهد الاستعمار الفرنسي**- المطبعة الثقافية- تونس- 2017- ص 50.

([2])- زهير الذوادي- **تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين (1929م- 1939م)**- الأطلسية للنشر- تونس- ط1- 2003- ص 145.

([3]) -Mostapha KRAIEM- **Mouvement National et Frant Populaire (La Tunisie des années trente)**- T2- ISHMN- Université Tunis1- 1996- p 360.

([4])- إسماعيل العربي: **السياسة الاستعمارية الفرنسي ( 1919- 1939) وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي**- أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية- جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- ص 291.

([5]) -Mostapha KRAIEM- **Op- Cit**- p 362.

([6])- في هذا الصدد، وجراء الأعمال التي قام بها الدستوريون قصد تنوير الفكر ومحاولة الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي من خلال المظاهرات والإضرابات، فإن سلط الحماية قد اتهمت الدستوريين بالتآمر على أمن الدولة وزرع الفتنة..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر: **المركز الوطني للتوثيق**- قسم الحركة الوطنية- أ، 2، 7- وثيقة غير مرقمة- بتاريخ 7 أفريل 1938م.

([7])- شارل أندري جوليان- **إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)**- تر: المنجي سليم وآخرون- الدار التونسية للنشر- تونس- 1976- ص ص 112، 113.

وفي السياق نفسه، نجد أن الدستوريون[1] قد ردُّوا من جهتهم على المرسومين الذين سبقا ذكرهما في اجتماع 04 أفريل 1938م[2] عبر مواجهة القوة بالقوة، وبادروا بسلوك نهج يهدف إلى تصعيد اللهجة مع سلط الحماية، ولعل القطرة التي أفاضت الكأس هي الخطاب الحماسي الذي ألقاه علي البلهوان[3]، والذي أذاع من خلاله عملية طرده من العمل من المدرسة الصادقية.[4]

ففي هذا الصدد، ومع انسداد الوضع في البلاد التونسية، واعتبارا من شروط القطيعة بين الحركة الوطنية التونسية وسلط الحماية الفرنسية فإن الوضع أصبح خطيرا، خاصة وأن صفوف الوطنيين التونسيين لم تعد موحدة، فالبعض منهم كان على مواقف معارضة لمواقف الفصائل الأخرى[5] مما ساهم في تضارب الآراء عند الوطنيين والتضارب حول مصير الأمة التونسية.[6]

وأمام هذا الوضع، احتشدت الجماهير الشعبية[7] في حدود الساعة الثالثة مساءً أمام المحكمة المدنية يقودها علي البلهوان، وحاولوا اقتحام المحكمة قصد إطلاق سراح المعتقلين، وفي تلك الأثناء اشتد الحماس أكثر بين المتظاهرين[8]، خاصة بعد إطلاق

---

([1])- نشير هنا بالتحديد إلى الدستوريين الجدد، وهذا اعتبارا من أن القدامى قد ركنوا نوعا ما إلى- الراحة والخمول-، وذلك من خلال محاولة الثعالبي لِلَمِ شمل الحركة الوطنية التونسية وتزعمها، الأمر الذي قابله الدستوريون الجدد بالدعوة إلى عقد مؤتمر عام يحدد برنامج العمل السياسي، مما رفضه القدامى خوفا من انتصار ساحق للجدد، وفي ظل ذلك، فإن الشيخ عبد العزيز الثعالبي قد تلقى نصائح كثيرة من خلال العديد من الصحف من أجل العدول عن بقية الرحلة، حيث لازم الشيخ بيته وإعتزل السياسة، وهو أمر ينفيه تماما الدكتور يوسف مناصرية..، للتعمق في هذه المسألة ينظر كلا من: محمد علي بلحولة- **زمن العسر(1930م- 1940م)**، **صفحات مطوية من تاريخ تونس**- دون معلومات أخرى- 1989- ص 163، وكذلك يوسف مناصرية- **الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934م- 1937م)**- دار المعارف للطباعة والنشر- تونس- 2002- ص ص 45- 46.

([2])- مما تجدر الإشارة إليه هنا، أن لائحة المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد المنعقد يومي13و14مارس1938م، كانت قد نادت المناضلين إلى مواصلة نشاطهم وكفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته المشؤومة، وفي ظل ذلك تبنت اللائحةُ تنظيمَ مجموعةٍ من المظاهرات في إطار تلك المقاومة، وبالتالي، يكون حزب الدستور قد قطع علاقته بحكومة الجبهة الشعبية، أمام هذا الاختيار الواضح، استمر غموض موقف الحزب الدستوري القديم الذي مال إلى الراحة والخمول، بالإضافة إلى نقابة بلقاسم القناوي التي رفضت تسييس النضال النقابي..، راجع زهير الذوادي- **المرجع السابق**- ص 158.

([3])- إثر هذا الخطاب الحماسي، قامت سُلَطُ الحماية الفرنسية بإلقاء القبض على الزعيم علي البلهوان، للحد من نشاطه، من منطلق أن هذا الأخير قد كان يتمتع بتأييد عظيم ومنقطع النظير من الشباب المدرسي، على اعتبار أنه كان أستاذاً بالمعهد الصادقي، وإثر عملية الاعتقال احتشد الشبان والكهول أمام مقر المحكمة الفرنسية للاستعلام عن مصير الزعيم، وقد واجهت سلط الإدارة الفرنسية ذلك الاحتشاد بالقمع والتعسف، وهو ما خلف جوا رهيبا، ميزته الجثث المرمية في الشوارع وأنين الجرحى والمحتضرين، ولم يتوقف الأمر إلا بعد أن تخضبت الأرض بالدماء..، للتدقيق في هذا الصدد والتعمق فيه ينظر: **المركز الوطني للتوثيق**- قسم الحركة الوطنية- أ، 2، 7- وثيقة غير مرقمة- بتاريخ 09 أفريل 1938م.

([4])- عبّرت صحافة الدستور القديم عن الأعمال التي يقوم بها الحزب الجديد أنه لا بد من التضحية، وأنه لا يوجد تحرير لأنفسهم إلا بأنفسهم دون غيرهم، على اعتبار أنه حتمية لا مناص منها، ولا تضحية تدخر في سبيل ذلك، كما شرع الحزب في تذكية روح الاستشهاد بتلاوة آيات قرآنية تمجد الذين يستشهدون في سبيل إيمانهم أثناء الاجتماعات العمومية، وهو ما يبين تغير وجهة الحزب وطريقة عمله، للتدقيق ينظر شارل أندري جوليان- **المصدر السابق**- ص 113.

([5])- بالمقابل، نجد أن لبعض التشكيلات السياسية التونسية هدف واحد وهو عدم تعقيد وضعية الجبهة الشعبية واجتناب كل ما من شأنه أن يساعد الفاشيين..، فالأهم هو تحسين حالة الشعب التونسي ثم فرض استقلاله، أما بالنسبة للسياسة الفرنسية فاتجهت صوب القمع الذي أجهض كل إمكانية القيام بإصلاحات في تونس، وبالتالي، عمَّق ألبير سارو الذي خلف بيير فينو في الحكومة الفرنسية الاتجاه السلبي الذي تبنّاه المركز الاستعماري في تونس، مما زاد من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتنامي الحَقْنِ الشعبي..، للتدقيق راجع زهير الذوادي- **المرجع السابق**- ص 161.

([6])- عرفت الحركة الوطنية التونسية نقاشات واسعة في موضوع تحديد مكونات الأمة منذ مطلع العشرية الثانية، فقد كان يطلق على التونسيين تسمية " الشعب التونسي" و" الجماهير التونسية"و" الأمة التونسية" دون التقيد بمقاييس موضوعية لتحديد مقومات الأمة وعناصر تكوينها السيكولوجي، فالبعض ينفي وجود أمة تونسية، ومنهم من رأى أن التونسيين خلال العشرينات لا يشكلون حتى شعبا مثل سائر الشعوب!، للتعمق في هذا الموضوع راجع زهير الذوادي- **الوطن والحرية، مقدمة في الكتابات السياسية لعلي البلهوان**- المطبعة الأساسية- تونس- 1997- ص ص 19، 20.

([7])- مما تجدر الإشارة إليه أن المظاهرات لم تكن في العاصمة التونسية فقط، بل عمت أرجاء البلاد التونسية، فقد تجمهر التونسيون في مظاهرات حاشدة في مختلف المدن التونسية على غرار المظاهرات التي أقيمت في صفاقس، وفي سوسة إلى جانب مظاهرة بنزرت وباجة وجربة والحامة وسوق الخميس والقلعة الكبرى وتستور..، للتدقيق في هذا الصدد ينظر: " **المظاهرات داخل الأيالة**"- **المركز الوطني للتوثيق**- قسم الحركة الوطنية- أ، 2، 7- وثيقة غير مرقمة- بتاريخ 10 أفريل 1938م.

([8])- " **حول المظاهرة الوطنية الكبرى**"- **المركز الوطني للتوثيق**- قسم الحركة الوطنية- أ، 2، 7- وثيقة غير مرقمة- بتاريخ 10 أفريل 1938م.

النار من طرف القوات الفرنسية[1]، فَعَمَّت الفوضى[2] وكانت سلط الحماية الفرنسية على استعداد تامٍ لذلك، وقاموا بتطويق المكان وإطلاق النار على المتظاهرين[3] إلا أن يوم المعركة الحاسمة كان بمدينة تونس العاصمة يوم 09 أفريل1938م، حيث عم الإضراب كامل البلاد التونسية من شرقها إلى غربها ونزل طلبة جامع الزيتونة والمدرسة الصادقية[4]، إلى جانب العمال والحرفيين إلى شوارع المدينة في مظاهرات منظمة رهيبة، قارب عدد النازلين فيها مئات الآلاف[5]، لكن المظاهرات الطلابية كانت أشدها، وهذا على اعتبار الأثر البالغ التي تركته هذه المظاهرات زيادة على عدد الضحايا والنتائج الوخيمة لها.[6]

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن المظاهرات كانت عنيفة جداً، اعتباراً من أن الشعب التونسي على مختلف شرائحه قد هَبَّ ساخطاً للتصدي لإرادة سلط الحماية الفرنسية[7]، مغتنمين في ذلك فرصة سقوط الحكومة[8]، وهو الأمر الذي ترتب عنه أحداثاً داميةً تجسدت في هلاك مئات التونسيين، إلى جانب سقوط المئات الجرحى، ومن هذا المنطلق، أصبحت الشوارع التونسية مسرحا لمجازر رهيبة، غطتها جثث الموتى ودماؤهم، كما على صوت وأنين الجرحى والمتضررين من الأعمال الزجرية والوحشية التي ارتكبتها آلة القمع الاستعمار الفرنسي.[9]

---

([1])- جدير بالذكر أن حركة الاضطهاد قد ازدادت حدةً بداية من عام 1938م، ضد الشعب التونسي، وعلى إثر هذه الموجة من الاضطهاد وقعت صدامات بين التونسيين والجيش الفرنسي، حيث كانت بداية تلك الصدامات والاضطهادات من مدينة بنزرت التي استشهد وجرح فيها العديد من المواطنين، جراء التصادم مع شرطة الحماية الفرنسية..، ينظر كلا من أحمد إسماعيل راشد- **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**- دار النهضة العربية- بيروت- 2004- ص 106، وكذلك: رأفت الشيخ- **تاريخ العرب المعاصر**- دار روتابرينت للطباعة والنشر- باب اللوق- 1996- ص ص 143، 144.

([2])- يتحدث الحبيب بورقيبة في هذا الصدد نحو قوله:" **في يوم 8 أفريل 1938م، قررنا إجراء مظاهرة شعبية كبرى قصدت مقر الإقامة العامة بعد أن طوقت سلطات الحماية المكان بالأسلاك الشائكة والدبابات والجند، وترك المقيم العام المظاهرة تمر أمام مقر الإقامة، وقام علي البلهوان وخطب في الناس الذي أعلن أنها ستكون هناك مظاهرة أخرى يوم الأحد المقبل، وهنا قررت سلطات الحماية الفرنسية التدخل والتعرض لها**"، للتفصيل أكثر في المسألة راجع: الحبيب بورقيبة- **حياتي أرائي، جهادي**- كتابة الدولة للإعلام- تونس- 1978- ص 106.

([3])- عز الدين معزة- **فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899م- 2000م**- أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة منتوري- قسنطينة- 2009- 2010- ص 188.

([4])- أظهر الشعب التونسي من خلال هذه المظاهرات، نضجا سياسياً كبيرا، وهذا من خلال إدراكه التام للواجبات وما يقتضي التبصر من التضامن مع زعمائه الذين أخذوا على غرة بدسائس الرجعية والرجعيين وصحافتهم الملوثة بأدران الأنانية...، أظهر التونسيون أن ليس لهم غاية فيما يقومون به من الأعمال إلا التوصل إلى حقوقهم السياسية والضرب بسهمٍ مصيبٍ في إدارة شؤون بلادهم، وهي غاية طالما صَبَوْا إليها بكل جوراحهم وأقاموا الدلائل والبراهين على تعلقهم بها...، للاستزادة والتعمق في هذا الصدد ينظر:" **حول المظاهرة الوطنية الكبرى**"- **المركز الوطني للتوثيق**- قسم الحركة الوطنية- أ، 2، 7- بتاريخ 10 أفريل 1938م.

([5])- الطاهر عبد الله- **الحركة الوطنية التونسية (1918م- 1956م)**- مكتبة الجماهير- بيروت- 1976- ص 66.

([6])- خير الدين شترة- **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**- دار كردادة للنشر والتوزيع- الجزائر- 2013- ص 85.

([7])- سار الشعب التونسي في صفوف متراصة كانت فيها الأعداد بمئات الآلاف، أقامها هؤلاء من أجل الوقوف على مطالبهم المشروعة وهي الغاية الأصيلة التي نادى بها حتى مؤسسوا الحزب الدستوري القديم منذ 14 مارس 1920..، للوقوف على هذه المسألة ومن أجل التعمق والاستزادة فيها راجع: "**بعد المظاهرة السلمية** "- **المركز الوطني للتوثيق**- قسم الحركة الوطنية- أ، 2، 7- بتاريخ 18 أفريل 1938.

([8])- جدير بالذكر أن الحكومة الثانية التي أسسها ليوم بلوم قد سقطت في اليوم الذي سبق حوادث 9 أفريل 1938م، وهذا راجع إلى الأزمة الوزارية التي اندلعت في فرنسا، فالسلطات الفرنسية كانت أبعد مما يكون عن الاهتمام بما كان يحدث بتونس.

([9]) -Ahmed MESTIRI- **Témoignage pour l'histoire**- éd- sud- Tunis- 2012- p 24.

وفي السياق نفسه، قامت إدارة الاحتلال بحملة اعتقالات طالت عددا هائلا من المتظاهرين[1]، إلى جانب توقيف إطارات الحزب الدستوري الذين قاربوا 900 اتهموا بتآمرهم على أمن الدولة ووقعت تتبّعات في حق البعض الآخر[2]، وعلى العكس، يمكن القول أن الحزب قد أمكن له التعبير عن وجهة نظره من خلال بعض الصحف كجريدة" تونس" حيث وُصِفَت هذه الأخيرة بأنها تكاد تكون مخصصة للتشويش الدستوري، ما عرضها للتعطيل مرارا وتكرارًا.[3]

أما الحزب الدستوري القديم فقد داس من دون شفقة على خصمه الطريح، وابتهج بما ناله من عقاب نتيجة لخيانته، ولم يتورع الشيخ عبد العزيز الثعالبي عن الإدلاء بشهادة قاسية ضد بورقيبة، كما نجد في هذا الصدد أن الكولون قد طالبوا بالأخذ بالثأر وما كان لهم إلا ذلك، كما فرضت سُلَطُ الحماية حالة الحصار والتي لم ترفع إلا يوم 18 أوت[4]، وقد سبق ذلك- أي في1جويلية- إصدار السلطات نفسها لأوامر تحد من الحريات المختلفة (= حرية الصحافة والاجتماعات)، كما أن تكوين التنظيمات يفرض ضرورة الالتزام باحترام معاهدة الحماية وحقوق الباي والدولة الحامية.[5]

ولعل أحداث أفريل التي صارت اليوم رمزاً لمعاني المقاومة والتضحية[6]، قد كانت امتحانا عسيرا للشعب التونسي[7] وللحركة الوطنية خرج منه الحزب الدستوري الجديد كاسباً لتعاطفٍ جماهيريٍ كبيرٍ رغم الضربات الموجعة التي تلقاها، وعلى هذا الأساس سار الدستوريون الجدد في ظل نفي واعتقال أبرز القياداتِ إلى العمل السري.[8]

---

([1])- طالت عمليات الاعتقال عددا هائلا من الدستوريين الجدد، وكان على رئسهم الزعيم الحبيب بورقيبة، ومما نجده في هذا الصدد تقرير مفصل لرئيس الشرطة العامة بتونس العاصمة، والذي أرسله إلى المقيم العام، وقد تضمن ذلك التقرير- توتُّطَ- الحبيب بورقيبة في المظاهرات والإعداد لها ينظر:

**Centre Nationale de document**- série Mouvement National- code A-1- 61- document n$^0$ : 66- date de 1938- 1942.

([2])- يذكر مصطفى كريم أن الحبيب بورقيبة برفقة 12من الوطنيين التونسيين (أمثال البحري قيقة والطاهر صفر..وغيرهم) قد تعرضوا للمتابعة القانونية في إطار المساس بأمن الدولة والتآمر على استقرارها، وقد حوكموا ومن ثمة فقد تعرضوا للاعتقال يوم العاشر من أفريل 1938م، حيث زج بهم في السجن ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد سنة 1943م، للتعمق في هذه النقطة ينظر: Mostapha KRAIEM- **Op- Cit**- p 388.

([3])- لمْ تُوَجَّهْ أصابع الاتهام لجريدة **تونس** فقط، انطلاقاً من أعمدة المقالات التي جاءت باعثة للحس والشعور الوطنيين، ومحاولة بث الحماس وزرع الوطنية الفذة في نفوس التونسيين، بل تعدى الأمر بسلط الحماية الفرنسية إلى اتهام الدستوريين الجدد (= أعضاء الحزب الدستوري الجديد) ...، للتعمق و الاستزادة في الموضوع ينظر:" **اتهام الحزب الدستوري الجديد ببث فكرة العصيان المدني**"- **المركز الوطني للتوثيق**- قسم الحركة الوطنية- أ، 2، 7- بتاريخ 07 أفريل 1938م.

([4])- لم تهدأ الأوضاع في البلاد التونسية إلا بعد 12 أفريل 1938م، (= بغض النظر عن فرض حالة الطوارئ التي لم ترفعْ إلا بعد 18 أوت 1938م) وهذا بعد أن فرضت سلط الحماية الفرنسية جوا من الإرهاب والقمع، من خلال إطلاق العنان لسلطة الشرطة والعساكر المدججين بمختلف الأسلحة على غرار البنادق والدبابات، وهذا من أجل السيطرة على الوضع الذي ساده جو كبير من الحماس الوطني (= التونسي)..، للاستزادة في هذه المسألة، ينظر:

« le calme revenu »- **Centre Nationale de document**- série Mouvement National- code A, 2, 7- date de 13 Avril 1938.

([5])- حفيظ طبابي: **المرجع السابق**، ص 220.

([6])- أكَّدَ الأستاذ الطاهر صفر في رسالة حول حوادث أفريل على بسالة التونسيين ومدى نضجهم السياسي، على اعتبار أن تلك الأعمال التي قاموا بها أعظم قيمة في تاريخ البلاد ولم تكن إلا مطالبةً منهم بحقوقهم، كما برهنوا من خلالها على إدراكهم التام للواجبات وما يقضي به التبصر من التضامن بينهم وتحقيق الوحدة، لتقف تلك الأحداث في وجه الفرنسيين الباغين..، للتعمق والاستزادة راجع: **مركز التوثيق الوطني**، قسم الحركة الوطنية، A-2-7، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 18 أفريل 1938م.

([7]) -« la grand épreuve du peuple Tunisie»- **Centre Nationale de document**- série Mouvement National- code A-2- 7- document n$^0$ : 66- date de 1938.

([8])-المنجي الزايدي- **التجمع الدستوري الديمقراطي (التحولات التاريخية ورهانات التغيير)**- نشر جريدة الحرية- تونس- ط1- 2008- ص 41.

- **خاتمة:**

في ختام دراستنا لموضوع **دَور المراكز والوثائق الأرشيفية في كتابة التاريخ المعاصر– المركز الوطني للتوثيق بتونس العاصمة أنموذجا–**، نخلص إلى النقاط الآتية:

* تمثل الأرشيفيات مصدرا من مصادر كتابة التاريخ، وخاصة فيما تعلق بالتاريخ المعاصر.

* لابد من الاعتماد على الوثائق الأرشيفية، اعتباراً من أنها تمثل أرضية خصبة للبحث التاريخي، لما تضمنته التقارير والوثائق التي تحتويها المراكز الأرشيفية من تفاصيل الأحداث وتداعياتها، من منطلق أن تلك الأرشيفيات تمثل شاهداً على مختلف الأنشطة والمحطات وكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

* يعتبر مركز التوثيق الوطني بتونس العاصمة، أنموذجا من المراكز الأرشيفية العديدة التي أخذت على عاتقها الحفاظ على الإرث التاريخي للأوطان والشعوب.

* يتميز المركز بحيازته على العديد من الوثائق الأرشيفية التي تساعد الباحثين على إيجاد بعض الحلقات المفقودة من التاريخ وبصورة خاصة المعاصر منه، ولعل الوثائق الخاصة بأحداث 09 أفريل 1938م، هي مثال عن العديد من النماذج والأمثلة عن تلك الوثائق.

* ومن بين التوصيات المقدمة في ختام هذه الدراسة أن على الباحثين المهتمين بالدراسات التاريخية المتعلقة بالقطر التونسي، زيارة هذا المركز لما فيه من وثائق أرشيفية، وهذا من منطلق أن العديد من هؤلاء ممن يغفل عنه أو أن الكثير لا يعرف بوجوده أصلا.

- **ملاحق:**

الصورة 02: نماذج عن الوثائق المتواجدة بالمركز، حوادث 09 أفريل 1938.

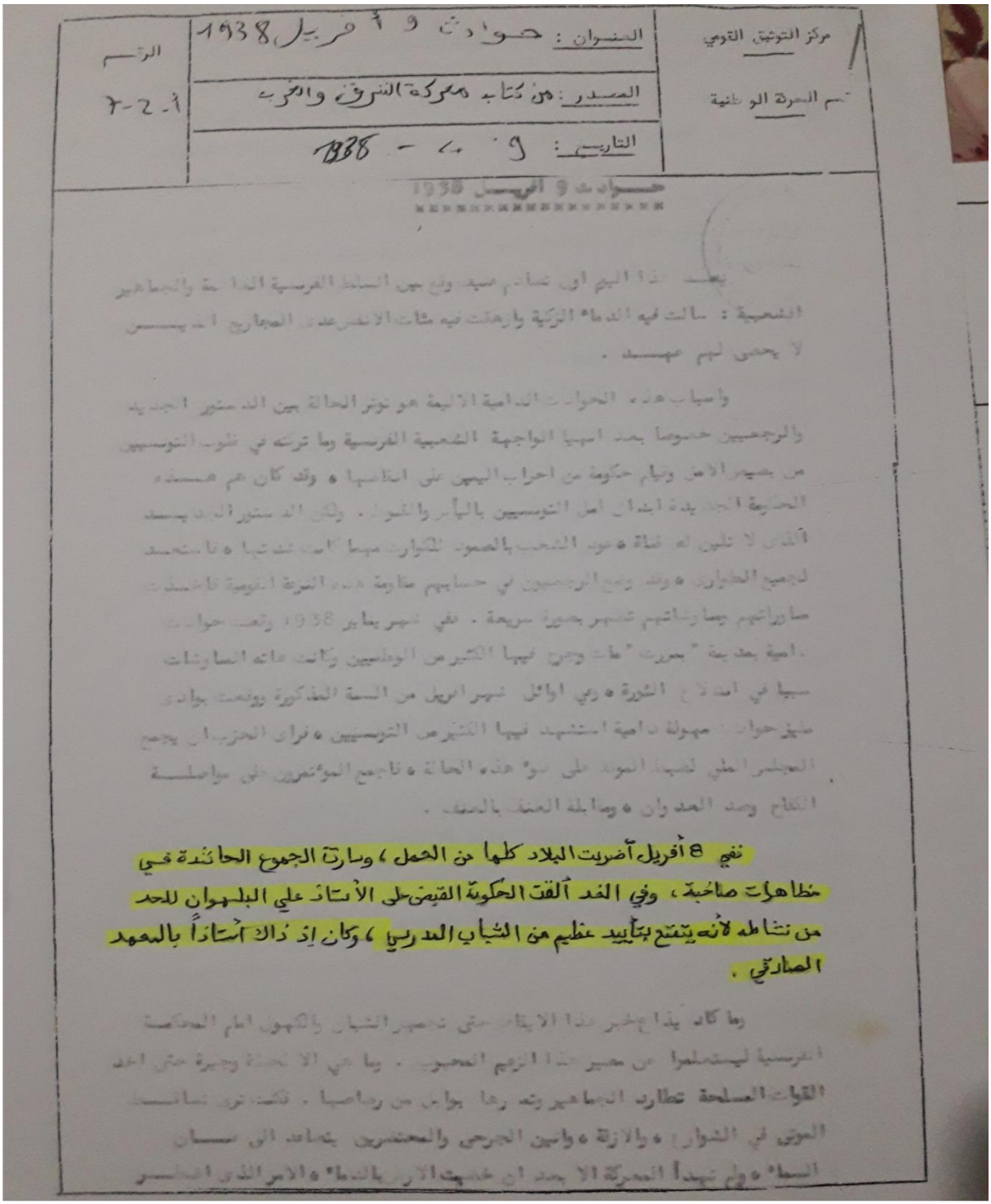

مركز التوثيق الوطني
قسم الحركة الوطنية
الرقم: أ-2-7
العنوان: حوادث 9 أفريل 1938
المصدر: من كتاب معركة الشرق والغرب
التاريخ: 1938 - 09 - ..

حوادث 9 أفريل 1938

نفي 8 أفريل أضربت البلاد كلها من الحمل، وسارت الجموع الحاشدة في مظاهرات صاخبة، وفي الغد ألقت الحكومة القبض على الأستاذ علي البلهوان للحد من نشاطه لأنه يتمتع بتأييد عظيم من الشباب المدرسي، وكان إذ ذاك أستاذاً بالمعهد الصادقي.

المصدر- مركز التوثيق الوطني- قسم الحركة الوطنية- أ، 2، 07- بتاريخ 09 أفريل 1938.

| | |
|---|---|
| إسماعيل العربي | دَور المراكز والوثائق الأرشيفية في كتابة التاريخ المعاصر- المركز الوطني للتوثيق بتونس العاصمة أنموذجا-. |